

انهاء تواجد شركة اوكسن موبل في حقل غرب القرنة 1 النفطي مناقشة قانونية-تعاقدية مع تحليل اقتصادي-مالي

احمد موسى جيا
استشارية التنمية والأبحاث
النرويج

تشير المعلومات الى تبني وزارة النفط مقترح الحصول على (شراء) حصة شركة أوكسن موبل في حقل غرب القرنة 1 لقاء مبلغ قدره 300 مليون دولار، وان القرار النهائي يتوقف على تشكيل وموافقة الحكومة الجديدة. وقد أعاد هذا المقترح تباين المواقف التي سادت ضمن وزارة النفط عند مناقشة حالة مماثلة في عام 2018 وفي نفس الحقل النفطي، واحتمالية تكرار نتائج ذلك التباين، مما يتطلب تحليل وتقييم تلك المواقف لتحديد مدى ملائمتها واعتمادها في اتخاذ القرار بشأن الحصول على حصة شركة اوكسن موبل وبأي اتجاه.

تتكون هذه المداخلة من قسمين وملاحظات ختامية؛ حيث يتناول القسم الأول مناقشة الجوانب القانونية والتعاقدية التي طرحت، حديثاً، من قبل المسؤولين في حينه وبيان ما لها وما عليها وما لم تتطرق له من مسائل مهمة ذات علاقة مباشرة بالموضوع. ويتناول القسم الثاني التحليل الاقتصادي المالي واعتبارات الاقتصاد السياسي النفطي والتوصل الى نتائج هذا التقييم. عند مناقشة الجوانب القانونية التعاقدية سأستخدم منهجية تحليل النص، السوابق او الشواهد المادية، الممارسات المعروفة دولياً في عقود تطوير الحقول البترولية. وفي التحليل الاقتصادي المالي سأقوم بتقدير قيم المتغيرات والمؤشرات المعروفة والشائعة في دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم الاستثمار وهي التدفق النقدي وصافي القيمة الحالية ومعدل المردود الداخلي وفترة استرداد مبلغ الاستثمار. وتختتم هذه المداخلة بعدد من الملاحظات الختامية التي اعتقد بضرورة اخذها بنظر الاعتبار من قبل وزارة النفط قبل حسم صفقة شراء حصة شركة أوكسن موبل في حقل غرب القرنة 1.

القسم الأول: مناقشة الجوانب القانونية والتعاقدية

عند مناقشة موضوع إمكانية وزارة النفط "شراء" حصة شركة "شل" في حقل غرب القرنة 1 عام 2018 بمبلغ 500 مليون دولار تركز النقاش ضمن هيئة الراي لوزارة النفط على موقفين: الأول يمثل راي المستشار القانوني السابق للوزارة (د. صباح الساعدي)، كما نشره بتاريخ 2021/5/14، والثاني يعبر عن راي مدير عام دائرة العقود والتراخيص البترولية السابق (عبد المهدي العميدي)، كما أبلغني برسائله الالكترونية بتاريخ 2021/5/16. ويلاحظ ان الإفصاح عن كل من الموقفين قد تزامن مع انباء عن نية الوزارة شراء حصة شركة أكسون موبل بمبلغ 300 مليون دولار.

يتلخص موقف وراي الأخ الساعدي بما يلي:

- ١ - نص عقد الخدمة في المادة / ٢٨ على حق الشركة الاجنبية بتحويل Assignment حقوقها والتزاماتها الى طرف ثالث بموافقة وزارة النفط / شركة نفط البصرة، ولم ينص على البيع.
 - ٢ - إن هذا المبلغ ليس له مقابل عيني أو معنوي حتى يكون ثمناً.
 - ٣ - إن وزارة النفط وشركة نفط البصرة هما المالك للحقل وقد خولا شركة شل بالعمل فيه ولم يكن قد بيع إلى شركة شل حتى يكون ثمناً مسترداً .
- ويرى الساعدي ان تحصل وزارة النفط وشركة نفط البصرة على حصة شركة شل مجاناً واستشهد بثلاث حالات مماثلة لدعم رايه وهي انسحاب شركة ستات اويل من حقل غرب القرنة 2 وانسحاب شركة اوكسدنتال من حقل الزبير وتحويل حصتها الى شركة نفط البصرة وانسحاب شركة شل من حقل مجنون، بدون عوض مالي، وانهاء عقد الخدمة لهذا الحقل.

اما موقف الأخ العميدي فيتلخص بالقول "ليس من حق شركة نفط الجنوب (البصرة) الاستحواذ على الحصة مجاناً" ويقترح قيام " شركة شيل بدفع نسبة مقدارها (35%) كضريبة عن قيمة صفقتها مع شركة إيتوشو والبالغة (500) مليون دولار الى الهيئة العامة للضرائب، حيث يكون مبلغ الضريبة (175) مليون دولار".

بعد الاطلاع على تفاصيل مواقف واءاء المسؤولين (في حينه) المذكورين اود بيان ما يلي:
أولاً: ان المادة 28 في جميع عقود الخدمة التي اعتمدها وزارة النفط متماثلة من حيث الهيكلية والمضمون ويطلق على هكذا مادة في القانون الدولي صفة "مادة مشتركة Common article": أي ان المادة موجودة بنفس نصها، في أكثر من عقد او اتفاقية او بروتوكول، باستثناء ما هو ضروري يتعلق بموضوع العقد او الاتفاقية او البروتوكول.
يضاف الى ذلك يوجد في جميع العقود النفطية مادة يدرج فيها التعاريف (وهي المادة الأولى في جميع عقود الخدمة)، ثم لكل مادة رقم وعنوان، ولكل مادة نص /محتوى يتضمن بالتفصيل كل ما يتعلق بتلك المادة او موضوع المادة.
وهذا يعني ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار كل تفاصيل المادة 28 عند الاستشهاد بها في تقديم الراي قدر ما يتعلق الامر بالعقد المعني، وكذلك ليس من الصحيح او الدقيق التركيز على التعريف اللغوي لكلمة واحدة ثم بناء موقف قانوني استنادا الى ذلك التعريف، وهذا ما سأحاول توضيحه في ادناه.

ثانياً: صحيح انه لم ترد كلمة "بيع Sale or sell" في المادة 28 في عقد الخدمة، الا ان التركيز على الجانب اللغوي، أي كلمة واحدة والترجمة العربية الضيقة جداً، من جهة، وتجاهل المضمون الواسع الذي تضمنته وما تعنيه هذه المادة والممارسات الفعلية في الصناعة الاستخراجية النفطية من جهة ثانية، قد أضعف الى حد كبير الحجة القانونية لموقف الساعدي، الذي اعتقد انه ابتعد عن المنهج التحليلي القانوني وتمسك بالنهج اللغوي الضيق. وقد استندت في تقييمي هذا على الاعتبارات والشواهد التالية:

1- من ناحية المعنى، بل وحتى الترجمة اللغوية، فان تعبير Assignment له معاني كثيرة من ضمنها البيع؛ وعليه لا يجوز استثناء البيع لتبرير راي قانوني! علما ان المادة الأولى، الخاصة بالتعاريف، في جميع تلك العقود لم تتضمن تعريف هذه الكلمة Assignment.

2- لا يوجد اجماع، ضمن وزارة النفط ومسؤوليها، على "ترجمة" واحدة لهذا التعبير: فالساعدي يترجمها "تحويل"، والعميدي¹ (في كتابه المهم المنشور عام 2021) تارثا يراها "نقل الملكية" عند ترجمة عنوان المادة 28، ويوضح أهمية المادة فيقول "انها تتعلق بنقل الملكية او إحالة او تنازل..." (ص. 168)، ثم يستخدم لاحقا تعبير "بيع" (ص. 211). اما الوزارة فتترجم عنوان المادة 28 بانها "التنازل" (كما ورد في العقود المكتوبة باللغة العربية والموقع عليها من قبل الأطراف المتعاقدة والشهود مثل عقود الخدمة لحقل بدرة وللرقع الاستكشافية 8 و9 و10 و12).

3- وإذا انتقلنا الى مضمون ومحتوى المادة 28 فنجد فيها ما يشير الى إمكانية البيع او ما يماثل إمكانية البيع. فقد خولت الفقرة (4) من هذه المادة حصول او اخذ الطرف المتعاقد الأول (شركة نفط الجنوب/البصرة في عقد غرب القرنة1) حصة الشركة المعروضة على طرف ثالث "بنفس الاحكام والشروط المعروضة" على الطرف الثالث. من النواحي الفعلية والعملية والتعاقدية تكون "الاحكام والشروط المعروضة" اما مالية، محددة بمبلغ معين، او مبادلة مع أصول مادية أخرى. ومهما تكون تلك "الاحكام والشروط المعروضة" فإنها بالمحصلة النهائية والفعلية والتعاقدية تتعلق بعملية بيع وشراء. وقد أشار الساعدي في ذكره لهذه الفقرة بانها تماثل "حق الشفعة Preemption" في القانون العراقي. ولكن حق الشفعة لا يجيز مطلقا ان يتم الحصول على الشيء المعني مجانا، لا في العراق ولا في النرويج - حيث أقيم انا- ولم اسمع عن أي تطبيق لهذا الحق على انه يعني الحصول على الشيء مجانا.

في هذا الخصوص يقترح العميدي من تفسير الساعدي ويكتب (أن عبارة " بنفس الأحكام والشروط المعروضة على الطرف الثالث" الواردة في نهاية الفقرة (28-4) لا تُشير الى وجود مبلغ أو قيمة أو ثمن للتنازل عن حصة المُشاركة "). صحيح أن العبارة المذكورة لا تُشير الى وجود مبلغ أو قيمة أو ثمن للتنازل عن حصة المُشاركة، ولكنها في نفس الوقت وفي التفسير القانوني لا تنفي تضمن تلك "الاحكام والشروط" وجود عوض مادي سواء كان مبلغ أو قيمة أو ثمن. فليس من الممكن قانونيا ان تهب الشركات النفطية الدولية حصصها التعاقدية مجانا الى طرف ثالث من الشركات النفطية الدولية الاخرى. وعندما يوجد هكذا مبلغ أو قيمة أو ثمن، يصبح من غير المعقول وغير القانوني نكران وجوده، وبعبارة لا يصبح لهذه الفقرة اية قيمة قانونية او تعاقدية؛ وهذا بنظري تشديد في الراي واجحاف في تفسير العقد الذي لا يمكن ان يعتد به في التحكيم الدولي.

كذلك ورد في الفقرة (5) من هذه المادة ما يلي "ولغرض تمويل العمليات البترولية، يمكن لأية شركة رهن او تحميل حقوقها المالية، كلياً او جزئياً، بموجب هذا العقد الى بنك دولي موثوق و/او مؤسسة تمويل....". ومن الطبيعي

والمنطقي والقانوني ان من يستطيع رهن او تحميل حقوقه المالية، يستطيع بيع تلك الحقوق المالية. ومن الجدير بالذكر ان امكانية "الرهن او التحميل" هي من الممارسات الشائعة في عقود تطوير الحقول البترولية سواء كانت عقود خدمة او عقود مشاركة في الإنتاج/الأرباح. ومن المفيد ان اذكر ان لدى معظم البنوك والمؤسسات المالية الدولية المعروفة والتي تقوم بتمويل عقود المشاركة في الإنتاج/الأرباح اقسام متخصصة تعنى بما يطلق عليه الإقراض على أساس الاحتياطي النفطي Reserve-based lending.

ثالثا: المقابل المادي او العيني

يقول الساعدي في اعتراضه على شراء حصة شل " إن هذا المبلغ ليس له مقابل عيني أو معنوي حتى يكون ثمناً". في الحقيقة أجد صعوبة بالغة جدا في فهم هذا الراي خاصة وان الساعدي نفسه يقر بقيام الشركة اليابانية بدفع 500 مليون دولار للحصول على حصة شركة شل؛ وهذا بحد ذاته دليل مادي على وجود المقابل المادي والعيني. وإلا فما هو تفسير دفع الشركة اليابانية هذا المبلغ ان لم يكن له مقابل مادي او عيني!!!

رابعا: لا يشترى المالك ما يملك

اتفق تماما مع الساعدي في مقولته أعلاه، ولكنني اختلف معه تماما في تطبيقه لهذه المقولة على الموضوع قيد البحث. انني اعتقد بوجود إشكالية لدى الساعدي في تحديد "موضوع الملكية: أي ملكية ماذا".

في جميع عقود الخدمة التي وقعتها وزارة النفط نتيجة لجولات التراخيص الأربع ليس للشركات الأجنبية أي حق في ملكية الحقول النفطية ولا في النفط او الغاز المنتج ولا حتى المواد والأجهزة والمعدات التي تستخدم في تنفيذ تلك العقود حال دخولها الأراضي العراقية، باستثناء تلك التي تستخدم على أساس الايجار او تستورد بشكل مؤقت على ان يتم إخراجها من العراق بعد انتهاء الحاجة اليها. وهذا ما توضحه في جميع العقود الموقعة المادة 8 (f-1.8) المتعلقة بإنهاء العقد والمادة 22 المتعلقة بملكية الموجودات.

ولكن ما تملكه الشركة الأجنبية هو "أجور الخدمة" و "أجور الخدمة الاضافية" فقط وحصرا؛ الاجير – أي الشركة الأجنبية- فقط من يمتلك "حق اجره" وليس من "دفع الاجر"، وللأجير فقط حق التصرف باجره المستقبلي ضمن الضوابط التعاقدية. وعليه لا تملك شركة نفط الجنوب (ولا غيرها من الشركات النفطية العراقية) حق امتلاك أجور الخدمة مجانا، ولكن من حقها شراء أجور الخدمة المستقبلية حسب ما ورد في المادة 28 الفقرة 4.

خامسا: الاستشهاد بحالات انسحاب الشركات السابقة

يلعب الاستشهاد بحالات الانسحاب السابقة دورا مهما في المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية المتعاقد معها وخاصة في جلسات التحكيم الدولي لحسم وفض المنازعات بشأن تنفيذ العقد المعني، وهذا ما يطلق عليه في ادبيات المفاوضات الدولية والتحكيم الدولي "قوة السابقة Precedence' power". ولأجل الاستفادة من هكذا استشهاد يجب على من يستخدمه ان لا يكون انتقائيا وان يكون ملما بظروف الحالات التي يستشهد بها وأخيرا مطالعا على تفاصيل العقد المعني.

بعد مراجعة قاعدة المعلومات وتدقيق حالات الانسحاب الثلاث التي استشهد بها الساعدي لا بد ان أسجل الملاحظات التالية:

- 1- كان الاستشهاد انتقائيا بالمطلق حيث ذكر فقط الحالات التي لم يترتب عليها دفع أي مبلغ مالي معلن، في حين انه تجاهل الحالات التي تم بموجبها "بيع" حصص مشاركة الشركات المعنية وبموافقة وزارة النفط. والحالات التي تم البيع بموجبها هي: بيع شركة اكسون موبل جزء من مساهمتها في حقل غرب القرن 1 الى شركة بتروجينا (الصين) وشركة بترومينا (اندونيسيا)، بيع شركة شل كامل مساهمتها في حقل غرب القرن 1 الى شركة ايتاجو (اليابان). اما شركة كويت انرجي فقد باعت 10% من مساهمتها في الرقعة الاستكشافية رقم 9 والتي سميت لاحقا بحقل الفيحاء الى شركة البترول المصرية في عام 2015 ثم باعت 15% الى شريكها في الحقل- شركة دراكون الإماراتية عام 2018 وأخيرا باعت ما تبقى من حصتها البالغة 45% الى شركة ضمن مجموعة الطاقة المتحدة المحدودة UEG (الصين) في 2019. كذلك باعت شركة كويت انرجي حصتها البالغة 25% في حقل السيبة الغازي الى نفس الشركة في UEG. فلماذا تجاهل الساعدي كل حالات البيع هذه، علما ان العميدي أشار اليها في رسالته المشار اليها سابقا.

2- تم الاستشهاد بالأسماء فقط، أسماء الشركات المنسحبة وأسماء الحقول النفطية المعنية دون اية تفاصيل عن الظروف الذاتية والموضوعية التي كانت سائدة في حينها والتي أدت الى الانسحاب بدون عوض مادي معلن. ان الاستشهاد بهذه الطريقة لا يشكل حجة يعتد بها ولا يخدم مطلقا الراي الداعي الى الانسحاب المجاني لصالح الطرف العراقي المتعاقد. ولأجل تقييم تلك الانسحابات للشركات الثلاث لابد من الأخذ بنظر الاعتبار كل من كامل المادة 28 من العقد والمرفق الأول المتضمن "مبادئ اتفاقية التشغيل المشتركة- JOA". سأحاول عرض بإيجاز شديد الظروف التي أدت الى انسحاب الشركات المذكورة.

(1) انسحاب شركة ستات اويل من حقل غرب القرنة 2
انسحبت شركة ستات اويل النرويجية (تسمى حاليا اكينور) من عقد حقل غرب القرنة 2 (الموقع ضمن جولة التراخيص الثانية الخاصة بالحقول البكر) بعد اقل من سنتين من دخول العقد حيز التنفيذ وكانت مساهمة حصتها 18.75%. ولعدم إيجاد الشركة طرفا ثالثا لبيعه حصتها (حسب المادة 28) فقد اصبح لزاما على الشريك الاجنبي الوحيد الأخر، وهو شركة لوك اويل الروسية، اما الانسحاب من العقد او البقاء مع الحصول على حصة الشركة النرويجية بدون بدل وذلك استنادا الى المادة 8 في "مبادئ اتفاقية التشغيل المشتركة"؛ وقد اختارت البديل الثاني (نظرا لأنها سبق وان تعاقدت على هذا الحقل في عام 1997 بصيغة المشاركة في الإنتاج- هذه قصة طويلة لا مجال لتناول تفاصيلها الان)، وبذلك أصبحت حصة مشاركة لوك اويل 75%؛ أي لم تنقل حصة الشركة المنسحبة الى الشريك الحكومي، وهو شركة نفط الشمال.

(2) انسحاب شركة اوكدنتال من حقل الزبير
عند توقيع عقد الخدمة لحقل الزبير في 22 كانون ثاني 2010 كانت حصص مساهمات مكونات المقاول كما يلي: شركة ايني الإيطالية (32.81%)، شركة اوكدنتال الامريكية (23.44%)، كوكاز الكورية (18.75%) والشريك الحكومي- شركة نفط ميسان (25%).
وقد تم في ضوء التعديل الثاني للعقد الذي وقع في 15 تموز 2013 تخفيض حصة الشريك الحكومي الى 5% وتوزيع التخفيض على بقية المشاركين حيث ازدادت حصة ايني الى (41.56%)، واوكسدنتال الى (29.69%) وكوكاز الى (23.75%).

عبرت الشركة عن نيبتها الانسحاب من هذا العقد في الربع الأخير من عام 2015 وقد اكتمل انسحابها في شهر أيلول 2016 وفي حينها كان انتاج حقل الزبير 400 ألف برميل يوميا، مما يعادل أكثر من ضعف معدل انتاج خط الشروع عند توقيع العقد. بموجب الانسحاب تحولت حصة الشركة بالكامل الى شركة نفط البصرة بدون بدل.

لفهم حالة الانسحاب هذه وجدوى الاستشهاد بها علينا محاولة الإجابة على جملة من الأسئلة المهمة وذات العلاقة.

السؤال الأول، لماذا انسحبت اوكدنتال؟ في ضوء الظروف التي كانت سائدة في حينها يمكن الإجابة بالتركيز على ثلاثة أسباب: 1- التدهور الكبير في اسعار النفط الدولية منذ منتصف عام 2014؛ 2- تأثر إمكانية وزارة النفط في تسديد مستحقات الشركات النفطية بسبب تزامن انخفاض أسعار التصدير وتأثير داعش واستحواذ حكومة الإقليم على بعض حقول شركة نفط الشمال؛ 3- قرار شركة اوكدنتال بتصفية نشاطاتها في منطقة الشرق الوسط لتعزيز تواجدتها في أماكن أخرى.

السؤال الثاني: لماذا لم تقم شركة اوكدنتال ببيع حصتها الى طرف ثالث؟ هناك أكثر من تفسير؛ انها لم تجد من يشتري حصتها او انها وجدت، ولكن شريكها الاخرين- شركة ايني وشركة كوكاز، لم يوافقا على الشريك الجديد.

السؤال الثالث: لماذا لم يشتري الشريكين الاخرين حصة اوكدنتال او يستحوذوا عليها مجانا؟
لا يوجد أي مبرر لدى أي من الشريكين الاخرين شراء حصة اوكدنتال لأنه بإمكانهما تعاقديا الحصول على تلك الحصة مجانا مادامت الشركة لم تعثر على طرف ثالث لشراء حصتها. ولكن لماذا لم يحصلوا على الحصة مجانا اذا؟ للإجابة يمكن الإشارة الى احتمالين: الأول، عدم رغبة كل منهما او أي منهما على تحمل الأعباء المالية الإضافية لتغطية حصة مشاركة اوكدنتال. اما الثاني، فهو قناعتهما بحصول شركة نفط الجنوب

/البصرة على حصة اوكسدنتال مجاناً سيكون مفيداً وسيساعد في تسهيل تنفيذ العقد حيث ان شركة نفط البصرة هي الطرف التعاقدى الأول وستصبح في نفس الوقت، ضمن الطرف التعاقدى الثانى. وفي هذا الخصوص يقول العميدى في رسالته، "بمقتراح قرارٍ من مدير عام دائرة العقود والتراخيص البترولية.....، تم إجبار شركتي إيني الايطالية وكوكاز الكورية الجنوبية على التخلي عن حصة مُشاركة شركة أوكسيدنتال الأمريكية المُنسحبة من العقد واستحواذ شركة نفط الجنوب على هذه الحصة." وهنا لابد من التساؤل لماذا لم يذكر العميدى مقترحه هذا في كتابه حيث كتب "ومن الأمور المستغربة عدم لجوء شركة اوكسيدنتال الى بيع حصة مشاركتها" (ص. 229)!! ولماذا لم "تجبر" وزارة النفط الشركات النفطية التي باعت حصص مساهماتها بعد شهر أيلول 2016!!!

السؤال الرابع: ماهي تبعات حصول شركة نفط الجنوب/البصرة على حصة اوكسيدنتال مجاناً؟

1- ستحصل شركة نفط البصرة على حصتها من صافي أجور الخدمة (بعد ضريبة الدخل) وبواقع \$0.386 عن كل برميل إضافي منتج فوق رصيد معدل انتاج خط الشروع بعد تقدير تأثير معدل الانخفاض الطبيعي اعتباراً من شهر أيلول 2016.

2- على شركة نفط البصرة دفع (31.17%) من مجموع الكلفة الرأسمالية والتشغيلية الفصلية لتطوير حقل الزبير في نفس الوقت (upfront) الذي يدفع فيه الشريكين الاخرين (حصة مشاركتها وحصة تحملها لتغطية حصة الشريك الحكومي). وهذا من الناحية الاقتصادية يعني تحمل شركة نفط البصرة دفع الفائدة السنوية محسوبة على أساس فصلي لمجموع الكلفة الرأسمالية والتشغيلية الفصلية. بتعبير اخر، صحيح ان شركة نفط البصرة قد حصلت على حصة شركة اوكسدنتال بدون بدل، ولكن يترتب على ذلك كلفة ضمنية أيضاً طيلة فترة تطوير الحقل لحين الوصول الى انتاج الذروة.

3 - من الناحية القانونية التعاقدية قد يكون هناك إشكالية بان تصبح شركة نفط البصرة، وهي الطرف الاول في العقد، جزء من الطرف الثانى لنفس العقد. وقد تبرز هذه الإشكالية وبشكل مؤثر في حالة تفعيل فقرة التحكيم الدولي لاي سبب كان. سأعود الى هذه المسألة في القسم الثانى.

(3) انسحاب شركة شل من حقل مجنون

دخل عقد الخدمة لحقل مجنون حيز التنفيذ في شهر كانون ثانى 2010، وكانت حصة مشاركة شركات الإئتلاف كالتالى: شل (45%)، بتروناس (30%) والشريك الحكومي- شركة نفط ميسان (25%). وقد عُرض الحقل في جولة التراخيص الثانية الخاصة بتطوير الحقول النفطية البكر- Greenfields وتم احواله باجور خدمة قدرها 1.39 دولار للبرميل. تلكت الشركة في تنفيذ التزاماتها التعاقدية في تطوير الحقل وفي تقليل معدلات حرق الغاز المصاحب، مما دفع وزارة النفط في شهر تموز 2013 من توجيه رسالة رسمية حول الموضوع قدرت فيها الاضرار التي لحقت بالعراق بما يزيد على 4.6 بليون دولار. وفي شهر أيلول 2017 تم الإعلان عن توصل وزارة النفط وشركة شل على اتفاق رضائي تخرج بموجبه شل من حقل مجنون. وبما ان شل هي المشغل التعاقدى للحقل ويبدو عدم رغبة شريكها بتروناس من ان تكون المشغل، فقد تم اهاء عقد الخدمة لهذا الحقل.

لم يتضح لغاية تاريخه ماهي مضامين الاتفاق الرضائي الذي أنهى عقد الخدمة وماذا تم بشأن الاضرار التي لحقت بالعراق والتي قدرتها وزارة النفط بما يزيد على 4.6 بليون دولار. وعليه ليس من الدقيق القول ان شل انسحبت من الحقل مجاناً!!!

والغريب في الامر، لم يذكر كل من الساعدي والعميدى أي شيء عن ملاسبات خروج شل من هذا الحقل!!!!

مما تقدم يتضح ان الاستشهاد بحالات الانسحاب المجاني الثلاث كان انتقائياً ولم يتطرق مطلقاً للظروف التي أدت الى الانسحاب ولم يثبت بالدليل المادي انها جميعاً كانت بدون بدل او كلفة. يضاف الى ذلك ان القاسم المشترك بين تلك الحالات هو عدم وجود طرف ثالث، مما أصبح حتمياً، من الناحية التعاقدية، الانسحاب بدون بدل (في حالتى ستات اويل واكسيدنتال) او اهاء العقد، رضائياً، كما في حالة شل /بتروناس.

سادسا: فرض ضريبة الدخل

يذكر العميدي في رسالته بان صفقات بيع حصص الشركات قد مرت في الوزارة ببسر وبدون مشاكل "ما عدا موقف دائرة العقود والتراخيص البترولية (والذي كان موقفاً شخصياً عندما كنتُ مديراً عاماً لهذه الدائرة) والذي طالبتُ فيه شركة شيل بدفع نسبة مقدارها (35%) كضريبة عن قيمة صفقتها مع شركة إيتوشو والبالغة (500) مليون دولار الى الهيئة العامة للضرائب، حيث يكون مبلغ الضريبة (175) مليون دولار. وقد قمنا بإشعار الهيئة العامة للضرائب وشركة نفط البصرة بذلك. إن هذه المطالبة تستند الى... أن ثمن الصفقة يُمثل تعويضاً عن أجور الريج المُتوقع جنيها في المستقبل. وبما أن أجور الريج خاضعة للضريبة، فإن مبلغ الصفقة يكون خاضعاً للضريبة."

اعتقد بان هذا المقترح يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن في نفس الوقت لدي الملاحظات التالية عليه:

- 1- احتمالية ضعف الأساس القانوني التعاقدى لان المقترح يعنى فعليا إعادة فرض ضريبة الدخل التي سبق وان دفعتها الشركة النفطية الأجنبية عن حصتها في أجور الخدمة قبل بيع حصتها، وربما لهذا السبب لم يذكر العميدي أي رد من قبل الهيئة العامة للضرائب على مقترحه في حينه.
- 2- ان الشركة النفطية الأجنبية الجديدة ستدفع ضريبة الدخل عن استمرارية انتاج النفط الإضافي من الطاقة الإنتاجية التي كانت سائدة في وقت بيع حصة مساهمة الشركة المنسحبة ووقت شراء حصة الشركة الجديدة، وسوف أوضح في القسم الثاني من هذه المداخلة الحسابات الاقتصادية المالية الخاصة بهذا البيع والشراء لحصص المساهمة.
- 3- رغم أهمية هذا المقترح إلا ان العميدي لم يذكر عنه أي شيء في كتابه المشار اليه سابقا. كما لم يوضح في رسالته لماذا اقتصر مقترحه على شركة شل فقط ولم يذكر بقية صفقات بيع الحصص المماثلة والتي ذكرها في رسالته.
- 4- سبق لي في شباط 2014 ان اقترحت على كل من مجلس الوزراء ووزارة النفط ومجلس شورى الدولة والهيئة العامة للضرائب اصدار قانون جديد يتعلق بفرض "ضريبة الكسب المالي" على صفقات بيع حصص مساهمة الشركات الاجنبية النفطية في عقود الخدمة.² ولو تم تشريع مثل هكذا قانون في حينه لكان بإمكان العراق الاستفادة ماليا من صفقات بيع حصص مشاركة الشركات النفطية الاجنبية. وقد ادخلت وزارة النفط في عقد المشاركة بالأرباح لجولة التراخيص الخامسة الفاشلة والمشبوهة (2018) ما يشبه ضريبة الكسب المالي باسم "رسم التحويل Transfer fee" في المادة 28.10 وبواقع 35% حسب المادة 1 من العقد الخاص بتلك الجولة.

سابعا: ما لم يذكره أي من المسؤولين السابقين

اوضحت في المناقشة أعلاه ما تضمنته مواقف المسؤولين السابقين والذي كان لهم، بحكم مواقعهم الرسمية المتقدمة في هيكل الوزارة، دورا مهما ومؤثرا في المجريات الفعلية للموضوع قيد البحث، مما يعني أيضا انه اتاحت لهم كل الإمكانيات للحصول على البيانات والمعلومات ذات العلاقة. وبما ان كل منهما متقاعدا الان، فانه يتوقع ان يكون كل منهما متحررا من "الضغط الوظيفي" الذي لا يسمح، في بعض الظروف اثناء الخدمة، بالشفافية والوضوح والصرحة، وان يكون لديهم الان الوقت الكافي للمراجعة؛ وكل هذا يدفع الى "التفكير خارج الصندوق"!

أدرج ادناه اهم المسائل المتعلقة بالموضوع والتي لم يتناولها الساعدي والعميدي، وكان بإمكانهما القيام بذلك بحكم موقعهما وخبرتهما.

- 1- عدم ذكر وعدم تقييم تخفيض حصة مساهمة الشريك الحكومي واثارها الاقتصادية وتقدير قيمتها المالية عند بيع حصص مشاركة الشركات النفطية الأجنبية.
- 2- عدم توفير معلومات تتعلق بقيمة بيع حصص مشاركة الشركات الأجنبية، علما ان الشركات الأجنبية ملزمة بتوفير تلك المعلومات من اجل الحصول على موافقة وزارة النفط على تلك الصفقات.
- 3- عدم القيام بإعداد وتقديم التحليل الاقتصادي المالي لمقترح وزارة النفط الحالي المتعلق بالحصول على حصة مساهمة شركة اكسون موبل في حقل غرب القرنة 1 لقاء مبلغ قدره 300 مليون دولار.
- 4- عدم مناقشة الجوانب التعاقدية والتنفيذية لشراء حصة شركة اكسن موبل والقيام بدورها كمشغل لحقل غرب القرنة 1 من جهة، وازدواجية كون شركة نفط البصرة هي الطرف التعاقدى الاول وفي نفس الوقت تكون "المقاول الرئيسي والمشغل" للحقل في الطرف التعاقدى الثاني.

5- عدم تقييم احتمالية تفعيل فقرة التحكيم الدولي في عقود الخدمة من قبل الشركات الأجنبية ومدى تأثير ذلك على العراق وكلفته عند خسارة الدعوى.
وهذا ما سأحاول تناوله فيما تبقى من مداخلتي هذه.

القسم الثاني:

التحليل الاقتصادي المالي لمقترح وزارة النفط

شراء حصة شركة اوكسن موبل في حقل غرب القرنة 1

يهدف هذا القسم الى اعداد وتقييم الجدوى الاقتصادية المالية لهذه الصفقة من خلال البيانات المتوفرة وتحديد المؤشرات المعروفة في هذا المجال وتقدير قيمها في ضوء المتغيرات ذات العلاقة، وقد استخدمت برنامج اكسل MS Excel في جميع الحسابات والرسوم البيانية.

أولاً: تغيير حصص المشاركة Participation Interest-PI لصالح الشركات النفطية الدولية

ابرم عقد الخدمة لهذا الحقل بتاريخ 25 كانون ثاني 2010 وتم تعديله عدة مرات بين 18 آب 2010 و 23 اذار 2018 وقد تضمنت هذه التعديلات أمور عديدة تعمل جميعها، بالمحصلة النهائية المالية، لصالح الشركات الأجنبية (كما اوضحته في اكثر من مرة خلال مداخلاتي العديدة السابقة ومنها)³، ومن أهمها زيادة تغيير حصص المشاركة للشركات المكونة للطرف التعاقدية الثاني (وهو طرف المقابل). وقد بررت وزارة النفط ان تلك التعديلات جاءت لتعويض المقابل عن تخفيض انتاج الذروة وتمديد فترة العقد. ويبدو ان هناك افتراض ضمني بان هذا التخفيض يوفر الحافز المادي لبقاء الشركات الأجنبية وتنفيذ الالتزامات طيلة فترة العقد، الا ان الوزارة اغفلت ادخال التعديلات المقابلة الضرورية للحيلولة دون استغلال الشركات الأجنبية لهذا التخفيض، كما سأوضحه لاحقاً.
كانت حصص المشاركة عند توقيع العقد بالشكل التالي:

اوكسن موبل	60%	وهذه تشكل 80% من 75% حصة الشركات النفطية الاجنبية
شل	15%	وهذه تشكل 20% من 75% حصة الشركات النفطية الاجنبية
الشريك الحكومي	25%	شركة الاستكشافات النفطية العراقية- OEC

وقد تم تخفيض حصة شركة الاستكشافات النفطية من 25% الى 5% في شهر تشرين ثاني/نوفمبر 2013 ووزعت تلك التخفيضات على الشريكين الاخرين مما ساهم في زيادة حصة اوكسن موبل الى 76% وشل الى 19%؛ أي زيادة حصة كل من الشركتين بواقع 26.7% على حساب مصلحة العراق، كما سأوضحه بالأرقام لاحقاً. ومن الجدير بالذكر، وما يدعو للاستغراب، ان يأتي هذا التغيير رغم وبعد توقيع شركة اكسون موبل عقود مع حكومة إقليم كردستان في 18 تشرين اول/أكتوبر 2011.

وبموجب التعديل الرابع الذي وقع في 19 شباط 2014 أصبحت حصص المشاركة بالشكل التالي وذلك بعد قيام شركة اوكسن موبل ببيع أجزاء من حصتها الى كل من شركة بتروجينا الصينية (CNPC) وبترومينيا الاندونوسية حسب النسب المذكورة أدناه. علماً بأنه لم يعلن لغاية تاريخه متى تمت عمليات البيع تلك (اعتقد بأنها تمت في شهر كانون اول 2013 او كانون ثاني 2014) ولا مبلغ وشروط كل من هاتين الصفقتين.

اوكسن موبل	32.7%	وهذه تشكل 34.4% من 95% حصة الشركات النفطية الاجنبية
شل	19.6%	وهذه تشكل 20.6% من 95% حصة الشركات النفطية الاجنبية
بتروجينا	32.7%	وهذه تشكل 34.4% من 95% حصة الشركات النفطية الاجنبية
بترومينيا	10%	وهذه تشكل 10.5% من 95% حصة الشركات النفطية الاجنبية

5%	الشريك الحكومي
----	----------------

بتاريخ 23 اذار 2018 أعلن الموقع الالكتروني لشركة شل بيع حصتها الى الشركة اليابانية ايتاجو بقيمة 550 مليون دولار (منها 406 مليون دولار و 144 مليون دولار ديون على شل تقوم الشركة اليابانية بتسديدها؛ لم تذكر شركة شل اية معلومات عن تلك الديون ولمن ومتى يتم تسديدها واقساط التسديد...الخ)، علما ان كل من السعيدي والعميدي يذكر مبلغ 500 مليون دولار فقط.

سأعتمد في حساباتي مبلغ 550 مليون دولار لان اعلان شركة شل كان بصيغة اشعار للمعنيين "Notes to editors" المعمول به في مثل هذه الحالات لما له من تاثير حيث يتم التعامل بأسهم الشركة في البورصات الدولية المعنية.⁴ عندما باعت شركة شل حصة مساهمتها الى شركة ايتاجو اليابانية كانت حصة مساهمتها 19.6% وكان من ضمن هذه الحصة 4.6 نقطة مئوية، او 26.7% من مبلغ صفقة البيع؛ وهذا يعني ان شركة شل حصلت على حوالي 146.7 مليون دولار نتيجة لتخفيض حصة مشاركة الشريك الحكومي.

بنظري يعتبر المبلغ أعلاه خسارة مالية تحملها العراق وكان يفترض بوزارة النفط ان تسترجعها من شركة شل قبل ان تمنحها الموافقة على بيع حصتها للطرف الثالث- شركة ايتاجو، لان الأساس في تخفيض حصة الشريك الحكومي هو بهدف استمرار مساهمتها في تطوير الحقل وتنفيذ العقد، وليس الكسب المالي ببيع حصة مساهمتها لطرف ثالث. وبعد استقطاع المبلغ أعلاه من قيمة الصفقة يبقى مبلغ قدره 403.3 مليون دولار وعلى شركة شل ان تدفع منه 35% (كضريبة دخل حسب مقترح العميدي او ضريبة الكسب المالي حسب مقترحي المشار اليه اعلاه، علما اني لم اقترح نسبة هذه الضريبة وانه لم يتم لحد تاريخه تشريع القانون الخاص بهذه الضريبة) وهو حوالي 141.2 مليون دولار. بالمحصلة كان يمكن ان يسترجع العراق من شركة شل ما مجموعه حوالي 287.9 مليون دولار، او على الأقل 146.7 مليون دولار، وارى ان على وزارة النفط مطالبة شركة شل بدفع المبلغ أعلاه او تقييم مدى قانونية وجدوى إقامة دعوى قضائية في المحاكم العراقية.

ويمكن اتباع نفس المنهجية على صفقات بيع جزء من حصص مساهمة شركة اكسون موبل الى كل من شركة بتروجينا وشركة بترومينا التي تمت أواخر عام 2013 او بداية عام 2014. وكما ذكر أعلاه لم تعلن وزارة النفط ولا المسؤولين السابقين مبالغ تلك الصفقتين وعليه يصبح من الصعب ان أحاول في الوقت الحالي تقدير ما يجب على شركة اكسون موبل ان تعيده للعراق والتي تعادل 26.7% من مبلغ كل من الصفقتين المذكورتين. واني أرى كذلك ان تطالب وزارة النفط باسترجاع المبلغ المطلوب من اوكسن موبل خلال مفاوضات الحصول على حصة مشاركة هذه الشركة. ولو اعتمدنا نفس المنهجية على مقترح وزارة النفط شراء حصة شركة اكسن موبل بمبلغ قدره 300 مليون دولار، أرى ان يكون مبلغ الصفقة 142.935 مليون دولار وليس 300 مليون دولار، وذلك بعد استرجاع حصة الشريك الحكومي المتنازل عنها والبالغة 80.1 مليون دولار وفرض ضريبة بنسبة 35% على المبلغ المتبقي مما يعني استقطاع مبلغ اخر قدره 76.965 مليون دولار، وبذلك يكون مجموع المبلغ المستقطع حوالي 157.065 مليون دولار او ما يعادل 52.4% من مبلغ الصفقة البالغ 300 مليون دولار.

مما تقدم أرى ان يستند **الموقف التفاوضي** للوزارة مع شركة اكسون موبل على أساس تطبيق المبدئين، مبدأ استرجاع حصة الشريك الحكومي ومبدأ دفع الضريبة على مبلغ الصفقة، على جميع صفقات بيع حصة الشركة السابقة والحالية والمستقبلية.

تقييم شراء حصة مساهمة شركة اكسون موبل

رغم ما ذكر أعلاه، سأحاول في هذا الجزء اجراء التقييم الاقتصادي المالي لمدى جدوى شراء حصة شركة اكسن موبل بمبلغ قدره 300 مليون دولار حسب ما ورد في مقترح وزارة النفط. لاجل اعداد الحسابات المطلوبة لابد من تحديد المتغيرات الأساسية وشرح مضمونها وتقدير قيمها ثم احتساب وتقدير مؤشرات الجدوى الاقتصادية-المالية لصفقة الحصول على حصة مساهمة الشركة المذكورة.

صافي حصة المشاركة المستقبلية

تعاقديا وبكل دقة يتعلق موضوع الصفقة بشراء صافي حصة شركة اكسون موبل المستقبلية من أجور الخدمة (أي أجور الخدمة بعد دفع ضريبة الدخل) عن كل برميل نفط منتج إضافي على مستوى إنتاج خط الشروع ومعدل انخفاضه الطبيعي المحدد بالعقد والطاقة الإنتاجية للحقل عند وقت شراء الحصة.

المتغيرات التي تعتمد لاحتساب صافي حصة شركة اكسون موبل من أجور الخدمة NRF عن كل برميل نفط منتج إضافي هي:

✓ أجور الخدمة، عن كل برميل نفط منتج إضافي، البالغة 1.9 دولار للبرميل – RF

✓ حصة مساهمة شركة اكسون موبل المتبقية في أجور الخدمة البالغة 32.7% - PI

✓ ضريبة الدخل على الشركات النفطية بواقع 35% من أجور الخدمة - CIT

وعليه تكون نتيجة معادلة احتساب صافي حصة شركة اكسون موبل من أجور الخدمة حوالي 40.4 سنت امريكي كحد اعلى لكل برميل نفط اضافي وكما يلي:

$$NRF = (RF * PI) * (1 - CIT) = 1.9 * 0.327 * 0.65 = 0.403845 \quad (1)$$

صافي مستوى إنتاج خط الشروع - NBLP

لأجل تقدير مستوى او حجم الإنتاج الإضافي في وقت شراء حصة مشاركة الشركة لابد أولا من تقدير ما تبقى من (صافي) إنتاج خط الشروع في ضوء قيم المتغيرات التالية التي وردت في عقد الخدمة (المادة 19 الفقرة 5 (د)) لهذا الحقل:

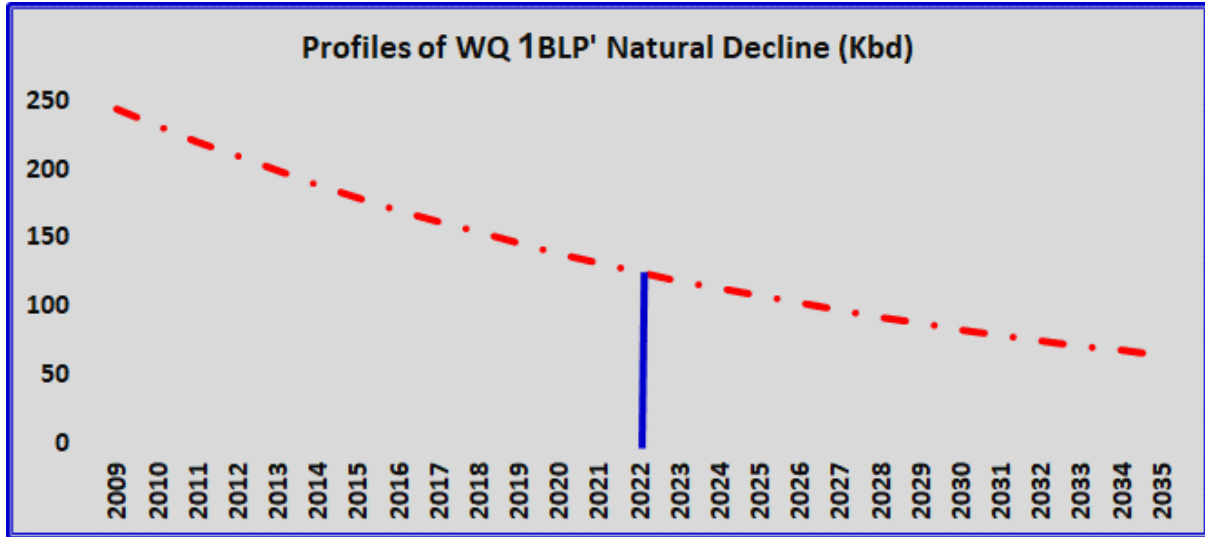
- مستوى إنتاج خط الشروع عند توقيع العقد وقدره 244 ألف برميل يوميا- BLP
 - معدل الانخفاض الطبيعي السنوي في مستوى إنتاج خط الشروع المحتسب بنسبة مركبة قدرها 5% سنويا- NDF
 - يتم احتساب معامل الانخفاض الطبيعي على أساس ربع سنوي (فصلي) تماشيا مع توقيت تسديد مستحقات المقاول (الرأسمالية والتشغيلية واجور الخدمة) المحدد في العقد، حيث يبدأ تسلسل رقم الفصل (n) من (1) ويرمز الى الفصل الاول الذي يلي دخول العقد حيز التنفيذ وهكذا. ويكون معامل الهبوط مرفوعا (n) للقوة (عدد الفصول مقسوما على 4). وفي المعادلة التالية تساوي (1-NDF) 0.95 لسهولة الاحتساب.
- وعليه يحتسب المعدل اليومي لصافي مستوى إنتاج خط الشروع في أي فصل على أساس عدد الفصول الماضية او رقم الفصل المعني-n كما يلي:

$$NBLP = (BLP * (1 - NDF^{n/4})) \quad (2)$$

باستخدام المعادلة أعلاه يتم تقدير ما سيتبقى من مستوى إنتاج خط الشروع في السنوات القادمة بهدف تقييم مبلغ صفقة شراء حصة الشركة. يمثل الشكل التالي تقدير اولي لصافي مستوى إنتاج خط الشروع لحقل غرب القرنة 1 باستخدام المعادلة أعلاه وعلى أساس رقم الفصل الرابع في كل سنة.

شكل رقم 1

صافي مستوى خط الشروع لحقل غرب القرنة 1 (الف برميل يوميا)



الإنتاج الإضافي (AP) عند شراء حصة مشاركة الشركة

الإنتاج الإضافي على رصيد انتاج خط الشروع هو الأساس الذي يتم بموجبه دفع أجور الخدمة ويتم تقديره واحتسابه بموجب متغيرين هما:

- مستوى الانتاج الكلي اليومي في وقت شراء حصة مشاركة الشركة- TP
 - رصيد انتاج خط الشروع NBLP الذي تم تقديره بموجب المعادلة رقم (2)
- يتم احتساب الإنتاج الاضافي على أساس فصلي او سنوي وفق المعادلة التالية:

$$AP = TP - NBLP$$

(3)

لا يوفر موقع وزارة النفط اية سلسلة إحصائية تتعلق بالإنتاج الكلي من حقل غرب القرنة 1، ولكنني تمكنت من تجميع بيانات متفرقة عن هذا الإنتاج من مصادر مختلفة واطاقت متباينة. في ضوء هذه البيانات فقد تذبذب الإنتاج الكلي ولأسباب عديدة بين 330 ألف برميل يوميا في شهر ايار/مايس 2011 و في شهر حزيران 2019 الى 465 الف برميل يوميا ، لينخفض الى 414 الف برميل يوميا في شهر آب 2021 ولكنه بدأ في الارتفاع ليصل الى حوالي 520 الف برميل يوميا وسط شهر حزيران 2022. رغم هذا التباين في معدلات الإنتاج اليومية إلا ان الطاقة الإنتاجية للحقل التي تم تطويرها من خلال عقد الخدمة كانت في تزايد لتصل الى حوالي 550 ألف برميل يوميا في منتصف هذا العام- 2022. وعليه، يجب الاخذ بنظر الاعتبار عند تقدير قيمة الحصة المستقبلية كل من اخر معدل للإنتاج اليومي الفعلي والطاقة الإنتاجية للحقل التي تم تطويرها بموجب عقد الخدمة.

في ضوء ما تقدم وإذا تم اعتماد معدل انتاج حزيران بحوالي 520 الف برميل يوميا ورصيد انتاج خط الشروع في نهاية الشهر ذاته بحوالي 128 الف برميل يوميا يكون معدل الانتاج الإضافي في نهاية الشهر حوالي 392 الف برميل يوميا، ويكون صافي حصة أجور الخدمة لشركة اوكسن موبل حوالي 158307 دولار يوميا او 57.8 مليون دولار سنويا. وهذا المبلغ يتزايد تزامنا مع تناقص رصيد انتاج خط الشروع الذي يقود الى تزايد معدل الإنتاج الإضافي لحين استنزاف كامل مستوى انتاج خط الشروع ويصبح الإنتاج الإضافي معادلا للإنتاج الكلي للطاقة الإنتاجية الحالية وقدرها 550 ألف برميل يوميا. هذا هو الأساس الاقتصادي المالي لتقييم صفقة الحصول على حصة مساهمة شركة اكسون موبل.

اعتمدت في تقدير مؤشرات جدوى شراء حصة شركة اكسون موبل على قيم المتغيرات أعلاه (معدل الإنتاج الكلي، معدل الإنتاج الإضافي، رصيد انتاج خط الشروع، الطاقة الإنتاجية وصافي حصة شركة اكسون موبل من أجور الخدمة) للفترة الزمنية ابتداء من بداية عام 2023 الى بداية عام 2035.

صافي القيمة الحالية للصفقة

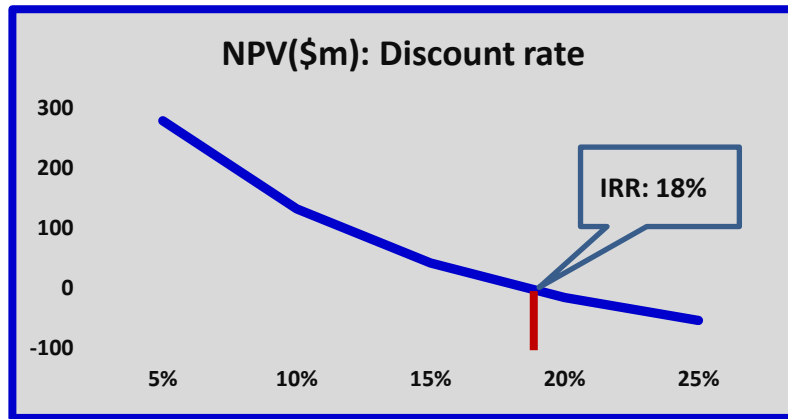
ان شراء هذه الحصة بمبلغ 300 مليون دولار في نهاية عام 2022 سيولد عائدا نقديا (وهو مجموع صافي حصة الشركة من أجور الخدمة) كليا متراكما في بداية عام 2035 يقدر بحوالي 826 مليون دولار خلال 13 عام؛ أي انه يعطي عائدا صافيا قدره 526 مليون دولار، وهو ما يعادل إيداع مبلغ 300 مليون دولار بفائدة سنوية قدرها 8.1% تقريبا.

ولكن هذا العائد النقدي الصافي لا يعني كثيرا من الناحية الاقتصادية لأنه يغفل عامل الزمن في تقييم هذا التدفق النقدي، وعليه لا بد من احتساب صافي القيمة الحالية لكامل التدفقات النقدية أعلاه (وتتضمن قيمة الصفقة وصافي الحصة السنوية للشركة من أجور الخدمة خلال الفترة المذكورة).

لهذا الغرض تم احتساب صافي القيمة الحالية لصفقة شراء حصة الشركة باعتماد معدلات خصم Discount rate تتراوح بين 5% سنويا و25% سنويا. وكما يتضح من الرسم البياني التالي تناقص صافي القيمة الحالية، ولكنها تبقى إيجابية لغاية معدل خصم 15%، ثم تكون سلبية تحت معدل خصم 20%.

شكل رقم 2

صافي القيمة الحالية (مليون دولار: معدل خصم)



معدل المردود الداخلي IRR

يعتبر هذا المعدل من المؤشرات المهمة والمعتمدة في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع والاستثمار؛ فكلما كان المعدل مرتفعا كان الاستثمار مجديا اقتصاديا. ولكن مرتفعا عن ماذا؟ لكل شركة نفطية وخاصة الدولية معدل مردود داخلي خاص بها يعكس "كلفة الفرصة Opportunity cost" لاستثماراتها الجديدة؛ فإذا كان معدل المردود الداخلي للاستثمار الجديد اعلى من معدل المردود الداخلي الخاص بالشركة، يكون الاستثمار الجديد مجديا اقتصاديا والعكس صحيح. ولكن الاعتبارات

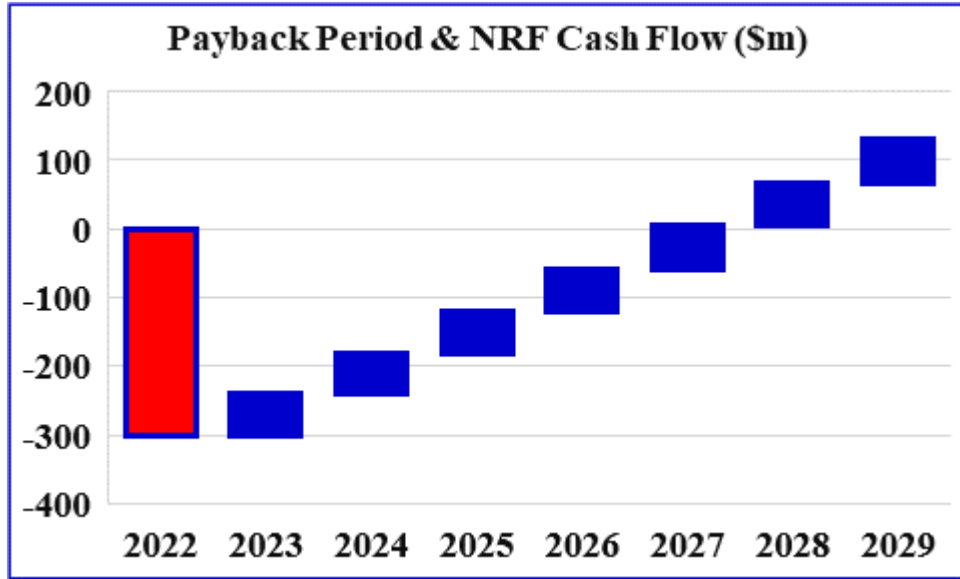
الاستراتيجية والتخطيط بعيد المدى قد يدفع الشركة الى قبول معدل مردود داخلي اوطأ من معدل المردود الداخلي الخاص بها. تم احتساب معدل المردود الداخلي لهذه الصفقة وقدره 18% وكذلك كما مؤشر في الرسم البياني أعلاه، ويعتبر هذا المعدل ضمن الحدود الدنيا المقبولة في الصناعة الاستخراجية النفطية.

فترة استرداد مبلغ الصفقة Payback period

هذا هو المؤشر الثالث، واسلمها وابسطها، الذي يستخدم في تقييم الجدوى الاقتصادية للاستثمار، الذي يحدد عدد السنوات التي يتم خلالها استرداد كامل مبلغ الاستثمار من خلال التدفقات النقدية السنوية الجارية؛ فكلما قل عدد السنوات كان الاستثمار مجدياً. يوضح الشكل التالي العوائد السنوية لشراء حصة شركة اكسون موبل مقارنة بمبلغ شراء الصفقة والتي تشير الى استعادة كامل مبلغ الصفقة (الاستثمار) قبل نهاية عام 2027؛ أي بعد خمس سنوات إذا ما تم توقيع الصفقة قبل نهاية عام 2022.

شكل رقم 3

فترة استرداد الاستثمار (مليون دولار)



الفرصة الإضافية الناجمة عن الصفقة

اقتصر التحليل أعلاه على شراء حصة شركة اكسون موبل من صافي أجور الخدمة المستقبلية للطاقة الإنتاجية في الحقل وقدرها 550 ألف برميل يوميا. لكن هذه الطاقة الإنتاجية تشكل فقط نصف طاقة انتاج الذروة من المكامن المنتجة المتعاقد عليها بعد التعديل الرابع للعقد الذي وقع بتاريخ 19 شباط 2014. وهذا يعني ان شراء حصة اكسون موبل سيتيح لوزارة النفط الحصول على صافي أجور الخدمة لجميع انتاج الطاقة الإضافية فوق مستوى 550 ألف برميل يوميا. إلا ان على الوزارة تحمل حصتها من الكلفة الرأسمالية والتشغيلية لاي تطوير إضافي في

الطاقة الإنتاجية اعتباراً من عام 2023 في نفس الوقت الذي تتحمله الشركات المساهمة الأخرى في تطوير الحقل.

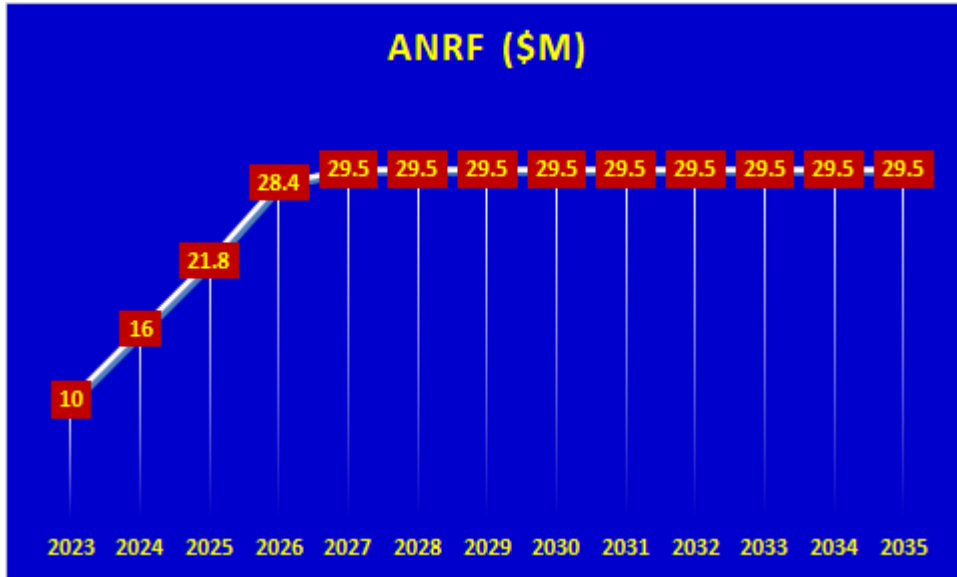
وبسبب عدم توفير الوزارة معلومات عن خطة تطوير الحقل، يصبح من غير الممكن تقدير الكلفة الكلية الرأسمالية والتشغيلية وبالتالي لا يمكن احتساب، بدقة، التدفقات النقدية ومؤشراتها للأعوام القادمة. رغم ذلك، يمكن تقدير صافي أجور الخدمة المستقبلية للطاقة الإنتاجية المضافة استناداً إلى عقد حفر الآبار في هذا الحقل مع شركة شلومبرجر.

بدأ تفعيل عقد الحفر في أواخر شهر تشرين أول 2021 ويتضمن حفر 96 بئر (افقي وعمودي) خلال خمس سنوات وستضيف بمجموعها 200 ألف برميل يومياً. باستثناء كلفة العقد البالغة 480 مليون دولار، لم توضح الوزارة عدد وكلف الآبار الأفقية وعدد وكلف الآبار العمودية ولا إنتاجية كل بئر ولا البرنامج الزمني للحفر ولا عدد أبراج الحفر التي ستستخدم لتنفيذ المهمة ولا الكلفة الرأسمالية والتشغيلية للمنشآت السطحية لهذه الطاقة الإنتاجية الإضافية... الخ.

في ضوء عدم توفر المعلومات الوافية تم اعتماد ما يلي: 1- افتراض أن معدل حفر البئر، بغض النظر عن نوعيته، يستغرق 19 يوماً، ويتم حفر كافة الآبار بالتتابع حيث يتم انتقال برج الحفر إلى موقع آخر بعد إكمال حفر كل بئر (وطبيعي أن تتغير التوقيتات الزمنية للآبار المحفورة في حالة استخدام أكثر من برج حفر، خاصة عند استخدام أبراج للحفر الأفقي وأخرى لحفر الآبار العمودية)، 2- كل بئر يضيف 2082 برميل يومياً، 3- تم احتساب البيانات السنوية على أساس معدل الآبار المحفورة في السنة المعنية وصولاً إلى 200 ألف برميل يومياً اعتباراً من بداية عام 2027 ولغاية نهاية فترة التقييم في 2035.

شكل رقم 4

صافي حصة أجور الخدمة من الطاقة الإنتاجية المضافة (مليون دولار)



يبلغ ما ستحصل عليه وزارة النفط من الصفقة وهو صافي حصة أجور الخدمة من الطاقة الإنتاجية المضافة (ANRF) خلال الفترة من بداية عام 2023 إلى بداية عام 2035 ما مجموعه حوالي 342 مليون

دولار؛ حيث تبدأ بحوالي 10 مليون دولار خلال عام 2023 ثم تتزايد بتزايد عدد الآبار المحفورة لتصل إلى حوالي 29.5 مليون دولار سنوياً، بعد اكتمال حفر جميع الآبار المتعاقد عليها في بداية عام 2027، وتبقى على هذا المستوى لغاية عام 2035.

بالمقابل على الوزارة دفع (31.17%) من مجموع الكلفة الراسمالية والتشغيلية الفصلية المرتبطة بهذه الطاقة الإضافية لتطوير حقل غرب القرنة 1 في نفس الوقت (upfront) الذي يدفع فيه بقية الشركاء الآخرين حصص مشاركتها وحصص تحملها لتغطية حصة الشريك الحكومي. وكما ذكر أعلاه يعني هذا من الناحية الاقتصادية تحمل الوزارة دفع الفائدة السنوية محسوبة على أساس فصلي لمجموع الكلفة الراسمالية والتشغيلية الفصلية. ونظراً لعدم توفر البيانات عن مجموع الكلف هذه، ستقتصر التقديرات على كلف حفر ما تبقى من 96 بئراً والتي يلخصها الجدول التالي:

جدول رقم 1

عدد وكلف الآبار المحفورة وحصص وزارة النفط في كلف الحفر

المجموع	2026	2025	2024	2023	
74	16	19	19	20	عدد الآبار المحفورة
370	80	95	95	100	كلفة الآبار المحفورة (مليون دولار)
115.3	24.9	29.6	29.6	31.2	حصص الوزارة في كلفة الحفر (مليون دولار)

معدل المردود الداخلي للطاقة الإنتاجية المضافة

تم تقدير هذا المعدل بدلالة نسبة كلفة حفر الآبار النفطية إلى مجموع كلفة الطاقة الإنتاجية المضافة؛ فإذا كانت النسبة 50% تكون قيمة معدل المردود الداخلي بحدود 9%، وهي منخفضة وتؤثر إلى افتقار الجدوى الاقتصادية. بالمقابل، إذا كانت النسبة 75% تكون قيمة معدل المردود الداخلي بحدود 21%، وهي جيدة وتؤثر إلى الجدوى الاقتصادية.

وقد تختلف نتائج التقييم عندما توفر وزارة النفط البيانات الكافية لكلفة التطوير لهذه الطاقة الإنتاجية الإضافية ونمط توزيعها الزمني.

اعتبارات مهمة أخرى وملاحظات ختامية

إضافة إلى ما تقدم أرى من الضروري التنبيه إلى الاعتبارات المهمة التالية وأرجو أن تأخذها وزارة النفط بعين الاعتبار قبل حسم صفقة شراء حصص شركة أكسون موبل.

1- من منظور الاقتصاد السياسي للنفط، كلما ازدادت مساهمة ودور وحصص العراق في تطوير هذا الحقل يكون حصول (شراء) وزارة النفط على حصص شركة أكسون موبل لصالح العراق إذا كانت مؤشرات الجدوى الاقتصادية جيدة. وعليه فإنني لا أتفق مع الرأي القائل بجواز بيع حصص الشركة إلى طرف (أجنبي) ثالث ولا يجوز بيع ذات الحصص إلى شركة نفطية تابعة لوزارة النفط!!

2- أرى أن تكون قيمة الصفقة أقل من 300 مليون دولار، وذلك باسترجاع حصص الشريك الحكومي التي تم التنازل عنها بهدف استمرار الشركة المذكورة في تطوير الحقل وليس الانتفاع المادي من بيع حصصها إلى أطراف ثالثة أو إلى وزارة النفط. وهذا بنظري يعزز الموقف التفاوضي للوزارة ويقود إلى تخفيضات مهمة للغاية في قيمة الصفقة.

- 3- كذلك على وزارة النفط تخفيض قيمة الصفقة وذلك لحصول تطورات حديثة تشير الى بيع شركة اكسون موبل 10 نقاط مئوية اخرى الى شركة بترومينا؛ وهذا يعني انخفاض حصة شركة اكسون موبل الى 22.7%، مما يؤدي الى تخفيض جميع مؤشرات الجدوى الاقتصادية التي تم تقديرها اعلاه.
- 4- الابتعاد جهد الإمكان عن فكرة الحصول على حصة الشركة مجانا استنادا الى التبريرات التي تمت مناقشتها في القسم الأول من هذه المداخلة، لقناعتي باحتمالية خسارة الدعوة إذا ما تم تفعيل مادة التحكيم الدولي في عقد الخدمة استنادا الى تلك التبريرات.
- 5- شركة اكسون موبل هي المشغل للحقل حسب عقد الخدمة؛ وعليه على وزارة النفط تقييم مدى إمكانية وجدوى قيام احدى شركاتها المنتجة (شركة نפט البصرة مثلا) بدور المشغل نظرا للدور الهام للمشغل في تنفيذ العقد واتفاقية التشغيل المشترك. هذه مسألة مهمة جدا يجب تقييمها بكل جدية خاصة إذا كانت الصفقة تتعلق بما تبقى من حصة شركة اكسون موبل. وهل ستقبل بقية الشركات النفطية المساهمة في الحقل ان تصبح شركة نפט البصرة هي المشغل، وماذا سيحصل في حالة الرفض؟! وهل من المقبول قيام شركة بتروجاينا بدور المشغل كبديل ممكن بحكم ان لهذه الشركة أكبر حصة مساهمة!؟
- 6- من الناحية القانونية التعاقدية قد تكون هناك إشكالية بان تصبح شركة نפט البصرة مثلا، وهي الطرف الاول في العقد، وفي نفس الوقت جزء من الطرف الثاني لنفس العقد، كما ذكر أعلاه عند مناقشة حصول نفس الشركة على حصة شركة اوكسيدنتال في حقل الزبير. وقد تبرز هذه الإشكالية وبشكل مؤثر جدا في حالة تفعيل فقرة التحكيم الدولي لاي سبب كان، وكذلك في حالة اقصاء او تخلي أي من الشركات المكونة لمجموعة المقاول، تنفيذاً للمادة 28.6 في عقد الخدمة. وعليه ولأهمية الموضوع من النواحي القانونية التعاقدية، اني أرى استشارة مجلس شوري الدولة حول هذا الموضوع او تحويل حصة شركة نפט البصرة الى شركة أخرى او إيجاد مخرج قانوني رصين قبل تعديل عقد الخدمة نتيجة لشراء حصة شركة اكسون موبل!

الهوامش

- 1 – عبد المهدي العميدي، عقود الخدمة النفطية لجولتي التراخيص 1 و 2، تاريخ وتحليل. 2021
<http://www.iraq-businessnews.com/2014/02/10/capital-gain-tax-on-iocs-in-iraq/> -2
Arabic translation was posted on *Iraq Today* newspaper, Baghdad, Iraq, 12 Feb 2014
- 3- خروج شركة أكسون موبل من قطاع النفط العراقي <https://akhbaar.org/home/2021/4/282575.html>
- 4- <https://www.shell.com/media/news-and-media-releases/2018/shell-to-sell-its-stake.html> -4

النرويج

26 آب 2022